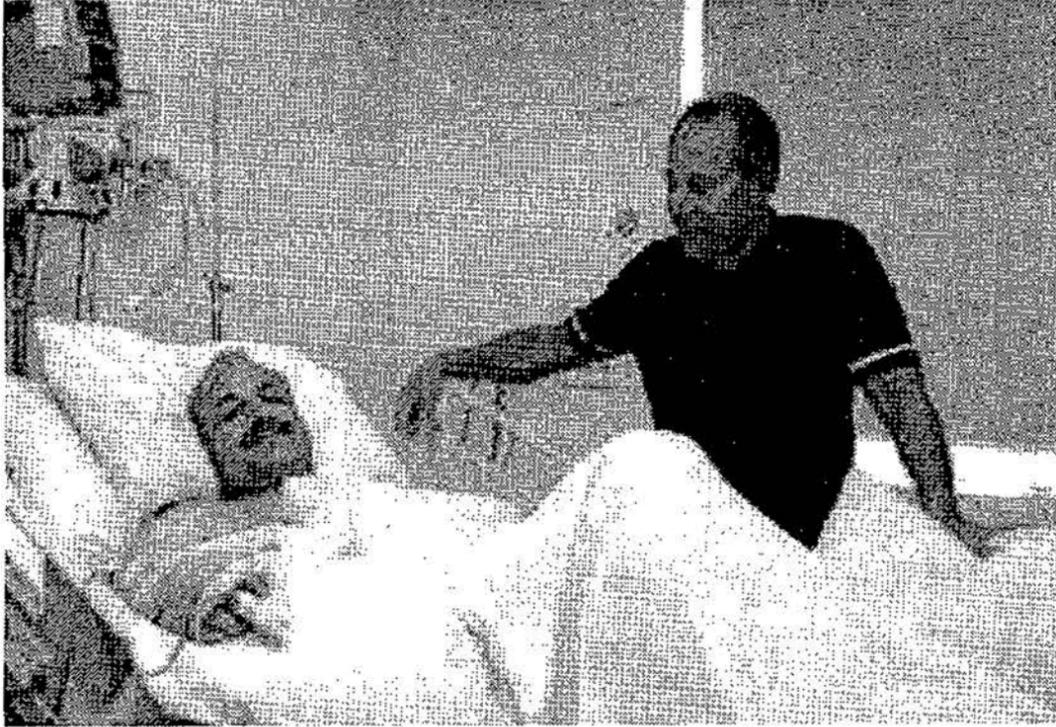


المصدر: السفير

التاريخ: ١٤ يوليو ٢٠٠٥

لحود يطلب إلى السنيورة مجدداً مفاوضة الكتل النيابية والرئيس المكلف
بين الاعتذار أو العودة للـ 24
أزمة الحكومة تبقى البلاد رهن الفوضى سياسياً.. وأمنياً
المر يرفض اتهام أحد بمحاولة قتله.. وتدقيق محلي ودولي في مدى صحة
اتهام فلسطينيين



لحود يتفقد المر في المستشفى (دالاتي ونهرا

التعثر الذي يحبط المساعي لتأليف حكومة جديدة، صارت المسؤولية عنه تشبه أحجية المسؤولية عن الاغتيالات السياسية في البلاد. ويبدو أن أزمة الثقة تحتل مكان الحوار بين القوى المعنية بالملف الحكومي، حيث يعتقد على نطاق واسع أن الأزمة السياسية مستفحلة، وأن الأمر سيترك أثره الكبير على حال الفوضى القائمة في البلاد سياسياً وأمنياً، وسط مخاوف من حصول المزيد من المشكلات.

وعند التاسعة من صباح اليوم، يستقبل الرئيس اميل لحود الرئيس المكلف فؤاد السنيورة الذي قال قريبا منه انه اعد امس كتاب الاعتذار عن مهمة تأليف الحكومة، على سبيل الاحتياط، من دون استبعاد العودة الى صيغة الـ 24 بعدما تبلى مواقف متحفظة على التشكيك التي اودعها مساء امس الأول لدى الرئيس لحود، والتي تم تسريبها الى القوى المشاركة في الحكومة. وحيث تبلى كل من لحود والسنيورة والنائب سعد الحريري قرار الرفض من جانب

كل من <<حزب الله>> وحركة <<أمل>> والعماد ميشال عون والنائب ايلي سكاف وحزب الطاشناق. في هذه الاثناء كانت البلاد تتابع تداعيات محاولة اغتيال الوزير الياس المر، الذي ظل قيد العلاج في المستشفى التي غصت بالوفود والشخصيات السياسية التي اطلقت مواقف عكست جانبا من التباين السياسي في البلاد. وزار المستشفى عضو لقاء <<قرنة شهوان>> غبريال المر الذي تصافح وتصالح مع شقيقه النائب ميشال المر بعد خلاف حاد بينهما مستمر منذ 4 سنوات.

الحكومة

ووفق المداولات التي جرت امس الاول وامس، فإن الرئيس لحود الذي استمهل السنيورة بعض الوقت قبل ابلاغه موقفه النهائي، اجري وتلقى سلسلة من الاتصالات من جانب القوى المرشحة للمشاركة في الحكومة والتي ابلاغته تحفظها ورفضها الصيغة المقترحة من الرئيس المكلف، ما جعله يقرر ابلاغ السنيورة ذلك وتوجيه النصح إليه بان يسعى مجددا الى التفاهم مع هذه القوى لأجل تشكيل حكومة وفاقية تتمثل فيها جميع القوى السياسية صاحبة التمثيل الحقيقي في المجلس النيابي. وسوف يترك لحود للسنيورة حرية التصرف لناحية العودة إلى المفاوضات مع الآخرين، او اتخاذ قرار بالاعتذار.

وأشارت أوساط قريبة من الرئيس المكلف إلى أن خيار الاعتذار ليس نهائياً بل إن العودة الى صيغة الـ 24 وزيراً واردة أيضاً بعد استبعاد بعض الأسماء التي أضيفت في صيغة الـ 30 (راجع ص 3).

وذكرت مصادر مطلعة أن اتصالات رفيعة المستوى جرت بمشاركة الرئيس نبيه بري أثناء وجوده في الجزائر والأمين العام ل<<حزب الله>> السيد حسن نصرالله والرئيس لحود والعماد عون والنائب سعد الحريري، تناولت هذا الملف، وتم خلالها التأكيد على ملاحظات الأطراف المتحفظة على التشكييلة مع اسئلة مركزة <<حول سبب إقدام السنيورة على رفع العدد الى 30 وعلان تشكييلة من دون أي تشاور مسبق مع أي من هذه الاطراف. وسبب التوجه نحو تركيبة كان واضحا انها ستدفع بالاطراف الأربعة إلى رفضها>> وفق ما قال ل<<السفير>> مرجع مشارك في هذه الاتصالات.

الحريري والسنيورة

وتعليقا على ما يحصل مع العماد عون، غمز النائب الحريري من قناة الرئيس لحود من دون ان يسميه بقوله ل<<السفير>> أن <<هناك بين حلفاء العماد عون من لا يريدون له أن يتفق معي ولا يريدون أن اتفق معه>>. أما بشأن موقف حركة <<أمل>> و<<حزب الله>> فقالت أوساط الرئيس المكلف ل<<السفير>>: <<لقد اخذوا مع العماد عون والرئيس لحود أهم الحقائق في الحكومة ولا نعرف لماذا يريدون اكثر من ذلك، ولا نعرف لماذا يعترضون على توزيع النائب غازي اليوسف والإصرار على احتكار التمثيل الشيعي، علما ان تيار <<المستقبل>> ترك مقعدا سنيا للنائب محمد الصفدي وهو من خارج التيار>>.

وقالت الاوساط نفسها: <<صحيح انه كان هناك تحالف انتخابي بيننا وبين الحزب والحركة على اسس سياسية، ولكن التفويض الشعبي لهما هو غير الذي حصلنا عليه نحن، ولا نعرف ما اذا كان التوافق سيدوم وما اذا كانت

المواقف سوف تتبدل لاحقاً وفقاً للمواضيع التي ستطرح على مجلس الوزراء، وهذا ما يدفعنا للتمسك بالثلاثين في الحكومة الجديدة من دون أن يعني ذلك عدم الثقة بالحلفاء». واعتبرت أوساط الرئيس المكلف أنه «لا داعي للتشاور المسبق مع الرئيس بري لأن في ذلك خلطاً بين السلطات وهو أمر لا يجوز».

عون وسكاف

وكان تكتل «الإصلاح والتغيير» الذي يترأسه العماد عون قد ربط مشاركته في الحكومة بـ«التقيد بما سبق واتفق عليه» بعدما أدى التراجع عن مضمون ما اتفق عليه سابقاً «إلى خلق جو من عدم الثقة في التعاطي بالشأن الحكومي». وقال عون: «فليؤلفوا الحكومة إذا ما استطاعوا ممن يريدون السيطرة على البلد بجميع مرافقه السياسية والاقتصادية ويريدون مني غطاء يتغطون به ليكشفوني. لمصلحة من هذا؟ إذا كان هناك مصلحة وطنية نضحي «بالبطانية» ونحرقها أيضاً. لكنهم يريدون غطاء للسيطرة على مصالح الدولة كلها وهذا لن يحصلوا عليه، ولن نعطيهم غطاء ولا حتى مهلة سماح».

أما النائب إيلي سكاف فقال «أن الأطراف الأخرى تفعل بعكس ما تقول، تتحدث عن حكومة اتفاق وطني وتنفذ عكس ذلك، لأن الموضوع هو من سيسيطر على الحكومة ولمن ستكون كلمة مجلس الوزراء الأخيرة». المر والمخيمات

وبينما واصلت الأجهزة المختصة جمع الأدلة من مسرح الجريمة المقفل أمام الجمهور، فإن التحقيقات في جريمة الثلاثاء تتركز على معرفة هوية أصحاب السيارة التي استخدمت في عملية التفجير ونوعية المتفجرات المستخدمة وبعض الأمور التي تخص التحقيقات التي قال وزير العدل خالد قباني أنها تتم بسرية كاملة.

لكن الجديد الذي برز في مداولات غير رسمية يتعلق باتهام المخيمات الفلسطينية، لجهة ردود اللجان الشعبية والأهلية والمنظمات الفلسطينية على ما وصفته بـ«حملة التضليل وإصاق كل تهم بالمخيمات»، ويقول مصادر مطلعة أن هناك تدقيقاً قائماً الآن في صحة التقرير المنسوب إلى جهاز أمن الدولة وإن جهات دولية معنية بالتحقيقات الجارية في لبنان تسعى بدورها للتدقيق في الأمر، بعدما وردت إليها معلومات عن أن هناك من قام بتزوير التقرير المنشور بغية توجيه الاتهام إلى الفلسطينيين.

رسمياً وخلفاً لكل ما أشيع بعيد محاولة اغتياله، أكد الوزير المر لقاضي التحقيق العسكري الأول رشيد مزهر أنه لا يعرف الجهة التي تقف وراء الجريمة، لكنه كان يلاحظ أنه مراقب منذ انتقاله إلى محلة الرابية. وقد استمع مزهر إلى إفادة المر شفهيّاً في المستشفى على أن يعود لسماعه ثانية يوم الجمعة المقبل وتدوين إفادته رسمياً. وكان قد تردد أن المر كان يتوجس خيفة من بعض الإسلاميين الموجودين في مخيم عين الحلوة حيث قيل إن «اجتماعاً عقد بين شخص يدعى «أبو همام» وسوري كردي كان مجنّداً في الجيش السوري يدعى جاسم وأنه كانت لدهما خريطة عن محلة الرابية، والطريق المؤدي إلى مكتب المر فيها وإن أبو همام استحصل على مواد متفجرة من نوع «> من الأردن وتمكن من إدخالها إلى لبنان قبل اغتيال الرئيس رفيق الحريري».

وتبين أن القضاء اللبناني لم يسأل عن هذه الشائعات بسبب عدم وجود مستند خطي مسجل لديه يؤكدتها.

إلى ذلك وزع في صيدا بيان باسم <<منظمة التحرير الفلسطينية>> جاء فيه: <<مرة أخرى توجه السهام الإعلامية باتجاه المخيمات، لتتهمها بأنها بؤر أمنية، خاصة الوثيقة التي عممت اعلاميا حول وجود مخططين للعملية داخل احد مخيماتنا. كنا نتمنى على الجهات المختصة ان تعلمنا بوجود هذه المعلومات لديها حتى نستطيع القيام بواجباتنا، وحتى نمنع الفتنة إذا صحت هذه المعلومات، خاصة وانه سبق لنا ان تعاوننا في قضايا حساسة وخطيرة، حيث ابدى الجميع استعداداه للتعاون التام>>.

وبالعودة الى <<ابو همام>> و<<ابو صيام>> فقد ادت المساعي التي قامت فيها الفصائل الفلسطينية بشكل طوعي الى نتائج لا تتطابق مع ما اشيع. وقال العقيد منير المقدح ل<<السفير>> ان <<ابو همام>> هو نفسه <<ابو صيام>> وهما شخص واحد لا شخصان ولا يقيم حاليا في مخيم عين الحلوة اي شخص بهذا الاسم و<<ابو صيام>> موجود لدى الدولة ومسجون في احد سجونها منذ عدة سنوات بتهمة سرقة مصرف على الطريق الساحلي فليحققوا معه ونحن لم نتبلغ من اية جهة رسمية لبنانية عن هذا الامر وكان عليهم ان يبادروا الى الاتصال بنا وتزويدنا اقله باسمه الثلاثي. وتبين من أرشيف <<السفير>> ان الشخص الاخر الملقب بابي صيام له اسم حقيقي هو نصر محمد مواليد العام 1971 من الاردن وقد تم ايقافه وجاهيا في 2000/5/24 بعد اتهامه بسرقة عدة مصارف وصدر الحكم عليه في وقت لاحق وهو يقضي عقوبته الان في سجن رومية.